فيما أكدت الوزارة ارتفاع الأسعار في حال إغلاق مضيق هرمز

مصادر مطلعة تتوقع تصدير النفط عبر مرفأ بحري جديد

□ بغداد / متابعة المدى - وكالات

قالت مصادر نفطية ان العراق يتوقع بدء تصدير النفط من مرفأ جديد في الخليج في غضون عشرة أيام بعد تأجيل الافتتاح للانتهاء من ربط واختبار أنابيب. وقال وزير النفط الاسبوع الماضي ان اختبار ضخ النفط من خلال عوامة ارساء أحادية جديدة سيبدأ يوم الاربعاء وان المرفأ سيكون جاهزا لاستقبال السفن في فبراير شباط.

وسيضيف المرفأ الجديد نحو ٩٠٠ ألف برميل يوميا الى طاقة التصدير بالتزامن مع حظر غربي على النفط الايراني قد يضغط على الامدادات العالمية.

لكن مصدرا في شركة نفط الجنوب قال ان اختبار الضخ للأجزاء البرية والبحرية من الأنابيب الجديدة الممتدة إلى المرفأ لم يكتمل.

وقال المصدر وهو عضو في فريق رفع الطاقة التصديرية الجنوبية "علينا أن نكمل الاختبار على كل أجزاء الخط وحينئذ فقط سنتمكن من ربط الخط البري بالجزء البحري. نحتاج نحو عشرة أيام لإكمال العمل."

ويتضمن مشروع رفع طاقة التصدير العراقية في الخليج والذي تبلغ تكلفته ١,٣ مليار دولار خطين للانابيب تحت سطح البحر وخطا بريا بالاضافة الى أربع عوامات ارساء أحادية لتحميل الناقلات.

وستضيف كل عوامة نحو ٩٠٠ ألف برميل يوميا الى طاقة التصدير العراقية. وقال مسؤولون ان العراق سيبدأ تشغيل عوامتين أخريين في وقت لاحق من العام الجاري.

وأعاقت قيود طاقة التصدير خطة العراق الطموح الانضمام لزمرة أكبر منتجي الخام في العالم.

وأرست بغداد مجموعة من عقود تطوير الحقول على شركات أجنبية كبرى مثل شل واكسون موبيل وبي.بي مستهدفة رفع الطاقة الانتاجية الى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧. ويرى معظم المحللين أن الهدف الواقعي يتراوح بين ستة وسبعة ملايين برميل يوميا.

وأعلن بيان لوزارة النفط يوم الأربعاء تأجيل افتتاح أول عوامة حتى اشعار آخر دون أي تفاصيل. وكان من المقرر أن يتم الافتتاح يوم الجمعة.

وقال عاصم جهاد المتحدث باسم وزارة النفط ان الأحوال الجوية في الخليج كانت سيئة مطلع الأسبوع وهو ما ساهم في تأجيل أعمال الجزء البحري من خط الأنابيب. وتوقع بدء ضخ الخام من خلال المرفأ في الأيام المقبلة.

وقال مسؤول آخر في شركة نفط الجنوب المملوكة للدولة ان التأجيل يرجع الى أسباب فنية وتأخر سفينة كان من المقرر أن ترسو لتحميل الخام من المرفأ. وأضاف أن الانتهاء من كل التفاصيل الفنية سيحتاج لنحو عشرة أيام.

وينتج العراق حاليا نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا بينما بلغ متوسط الصادرات ٢,١٦٥ مليون برميل يوميا في العام الماضي بحسب بيانات شركة تسويق النفط العراقية (سومو).

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط الصادرات ٢,٥ مليون برميل يوميا هذا العام.

وبعد تشغيل العوامات الثلاثة الاولى سترتفع طاقة التصدير العراقية في الخليج بواقع ٢,٧ مليون برميل يوميا لتصبح أكثر من مثلي الطاقة الحالية من البصرة. وتبلغ طاقة التصدير من المرفأين القائمين في الخليج نحو ١,٧ مليون برميل يوميا.

ويخطط العراق أيضا لإنشاء خط أنابيب ثالث على الخليج وعوامة ارساء أحادية رابعة بينما يطمح لإنشاء عوامة خامسة في المستقبل.

في غضون ذلك أكدت وزارة النفط أن أسعار النفط سترتفع الى نحو ضعف سعرها الحالي في حال غلق مضيق هرمز.

وقال الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد، لـ "الفرات نيوز" إن كافة الدول المنتجة والمستهلكة للنفط سوف تتأثر في حال اغلاق مضيق هرمز"، مضيفا إن "هذا المضيق يمر عبره يوميا نحو ١٧ مليون برميل نفط وبإغلاقه ستتأثر كافة هذه الدول خاصة الدول المنتجة التي لا تمتلك منفذا بديلا".

وكانت إيران قد هددت بإغلاق مضيق هرمز الإستراتيجي في حال فرض عقوبات اقتصادية على نفطها الذي تعتمد عليه لتمويل نحو ٨٠ ٪ من ميزانية البلاد.

وأشار جهاد الى أن "العراق يمتلك منفذا شماليا يمكنه تصدير النفط عبره في حال اغلاق مضيق هرمز".

وأكد جهاد "إذا اغلق مضيق هرمز حتى لو لساعات قصيرة فإن سعر برميل النفط سيرتفع كثيرا وفي حال اغلاقه لأوقات طويلة فقد يتضاعف سعر البرميل الأمر الذي سيؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي وسيكون تأثيره على الجميع".

وكان وزير النفط العراقي الاسبق ابراهيم بحر العلوم قد أكد أن أكثر من ١٦ مليون برميل نفط ينقل يوميا عبر مضيق هرمز منها مليون و٧٠٠ الف برميل من العراق ، وبغلق هذا المضيق سيخسر البلد ٢٥٠ مليون دولار في كل يوم.

الى ذلك قالت لجنة النفط والطاقة النيابية على أن تشريع قانون لتقسيم ارباح النفط والغاز موجود في الدستور شريطة توزيعه على المواطنين بشكل مباشر، داعية الى أن تكون مثل هذه القضايا الداخلية بين العراقيين حصراً.

وكان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني قد طالب خلال لقائه، يوم الأربعاء الماضي الممثل الخاص للجنة الطاقة الدولية من الوزارة الخارجية الأمريكية كارلوس باسكول والوفد المرافق له ويرافقهم السفير الأمريكي في العراق بتخصيص قانون وفق الدستور ينظم تقسيم ارباح النفط والغاز في العراق.

وقالت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد لـ"شفق نيوز" إن "تقسيم ارباح النفط والغاز وارد في الدستور من خلال توزيعها على المواطنين بشكل مباشر لا عن طريق الحكومات المحلية والاقاليم"، مبينةً أن "لتقسيم الارباح عدة جوانب احدها تفعيل قانون البترو دولار لدعم المشاريع في المحافظات والاقاليم المنتجة للنفط، أو توزيعها بشكل مباشر على المواطنين".

وأوضحت السعد ان "مناقشة مشروع قانون لتقسيم ارباح النفط والغاز في العراق من المفترض ان يتمّ بين السلطة الاتحادية وسلطة الاقليم لا مع جهات اخرى"، مؤكدة على انه "في حال الحاجة الى تشريع مثل هذا القانون فالولايات المتحدة غير معنية بذلك".

وأشارت السعد إلى أن "اقليم كردستان لديه أكثر من ٥٠ نائباً وبامكان هؤلاء النواب تقديم مقترح بشأن تقسيم ارباح النفط والغاز"، مؤكدة على انه "في حال تشريع قانون بهذا الشأن فمن المفترض ان تشمل المواطنين أولاً كون أغلب شرائح المجتمع العراقي تحت خط الفقر، ولا سيما محافظات الوسط والجنوب".

وكانت الحكومة قد أعلنت، في تموز الماضي، عن مصادقتها على مسودة مشروع قانون النفط والغاز، وقررت إحالتها إلى البرلمان للمصادقة عليها، في حين رفضت حكومة إقليم كردستان ذلك المشروع.

ويتمحور الخلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة الإقليم منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الآن وتصفها بغداد بغياب الشفافية في التوقيع، فيما رفضت أربيل مؤخرا مسودة لقانون النفط والغاز أقرتها الحكومة العراقية وأرسلتها إلى مجلس النواب لإقرارها.

وأعلنت رئاسة حكومة اقليم كردستان، بداية الشهر الماضي، عن ان توافقا مبدئيا حصل بين أربيل وبغداد بشأن صيغة جديدة لإقرار قانون النفط والغاز، مبينة أن لجنة النفط والغاز عاكفة حاليا على ترجمة التوافق من خلال المزج بين مسودة القانون ومقترحه.

تخوفٌ سياسي من صعوبة تسديد فوائد قروض قانون البنى التحتية

□ بغداد/ المدى

قالت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية إن هناك تخوفا سياسيا من آلية تسديد الفوائد المالية المترتبة على العراق بعد اقتراضه مبلغ ٣٧,٥ مليار دولار ضمن قانون البنى التحتية (الدفع بالآجل)، مبينة أن التخوف يمكن تطمينه في حال الحصول على تأكيدات من وزارة النفط بزيادة معدل الإنتاج خلال السنوات المقبلة.

وقال عضو اللجنة سلمان الموسوي بحسب(آكانيوز)، إن الأزمة السياسية الحالية وتعليق أعضاء القائمة العراقية حضورهم في مجلس النواب آخر مناقشات قانون البنى التحتية"، مشيرا إلى أن "هناك تخوفا سياسيا من تحمل الأجيال القادمة تبعات كبيرة تتمثل بتسديد نسبة الفوائد المالية على القروض".

واضاف الموسوي أن "التخوف يمكن ان يطمأن من وزارة النفط بزيادة معدل الإنتاج خلال السنوات المقبلة، إضافة إلى تخفيض نسبة من الموازنة الاستثمارية والتشغيلية وتحويل نسبة التخفيض لسد نسبة الأرباح سنويا".

وتابع الموسوي ان قانون البنى التحتية غايته تسريع انجاز المشاريع الخدمية الكبيرة التي تتطلب مبالغ كبيرة"، مضيفا أن "وزارة التربية على سبيل المثال مع مجالس المحافظات استطاعت بناء ألف مدرسة خلال السنوات الماضية فيما العراق بحاجة إلى خمسة آلاف مدرسة لا يمكن انجازها إلا بالاعتماد على قانون البنى التحتية". وكان مجلس النواب قد أعاد في آب الماضي مشروع القانون إلى الحكومة، بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار، مما اضطر الحكومة إلى تخفيضه إلى ٣٧,٥ مليار دولار.

ورفض مجلس النواب خلال دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل عندما كانت العديد من دول العالم الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة.

ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل.

ويعاني العراق بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

تجارة بابل تطالب بدعم القطاع التجاري الخاص

□ بابل / وكالات

طالب رئيس غرفة تجارة محافظة بابل صادق الفيحان بضرورة أن تأخذ الدولة دورها الحقيقي في دعم القطاع التجاري الخاص.

وقال الفيحان للوكالة الإخبارية للأنباء :أن على الدولة توفير الظروف الآمنة للقطاع الخاص من خلال دعمه بالقروض الميسرة وبفوائد مناسبة وتوسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية، مشددا على أهمية توفير المواد الأولية الداخلة في الصناعة لتطوير القطاع الصناعي الخاص الذي بدوره سيعمل على تنشيط القطاع التجاري من خلال توفير منتجات يمكن تصديرها الى خارج العراق بكل سد حاجة السوق المحلية.

وبخصوص الموازنة العامة، اعتبر الفيحان أن موازنة تعد الأكبر في المنطقة يجب أن تخلق تنمية اقتصادية حقيقية وان تحدث تغييرات في بنية التنمية الاقتصادية للعراق عموما ولمحافظة بابل بشكل خاص داعيا الحكومة الى ضرورة استثمار المبالغ التي ستوفرها الميزانية لتحقيق رفاه اقتصادي يتبعه رفاه اجتماعي مؤكد، على حد تعبيره.

مصادر: عدم المصادقة على موازنة ٢٠١٢ يعطّل المشاريع

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلن وزيران أن عدم مصادقة مجلس النواب على الموازنة العامة العراقية للعام الحالي أثر بشكل سلبي في أداء الوزارات وعطل مشاريع الحكومة.

وقال وزير التجارة خيرالله حسن لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن وزارته تعاني توقف مشاريعها بسبب عدم مصادقة النواب العراقي على الموازنة العامة للبلاد للعام الحالي"، مشيراً الى أن "لدى الوزارة خططا جديدة بشأن توفير مواد البطاقة التموينية للمواطنين غير أن عدم المصادقة على الموازنة يحول دون بدء تنفيذ الخطة".

وأضاف حسن أن "ما توزعه الوزارة من حصة البطاقة التموينية حالياً هي من حصة المواطنين للعام الماضي باقية في ذمة الوزارة".

من جهته ذكر وزير الهجرة والمهجرين العراقي ديندار دوسكي لـ(آكانيوز)، أن "مشاريع وخطط الوزارة للعام الحالي تعاني التوقف على خلفية تأخر المصادقة على الموازنة العامة للبلاد"، مبيناً أن "الحكومة بأكملها باتت تعاني تأخر المصادقة على تلك الموازنة".

وأقرت الحكومة في اجتماعها الطارئ في (٢٠١١/١٢/٥) موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار)، قبل أن تحيلها الى مجلس النواب للمصادقة عليها.

رخصة رابعة للهاتف النقال قريباً

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت لجنة الخدمات في مجلس النواب أنها اتفقت مع وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات بضرورة معالجة المشاكل القانونية والإدارية لمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال تمهيدا للبدء بتنفيذه خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر.

ولوحت وزارة الاتصالات العراقية الثلاثاء الماضي، أنها ستلجأ إلى مجلس الوزراء لحل موضوع الرخصة الرابعة إن لم تصل في مفاوضاتها مع هيئة الإعلام والاتصالات إلى حل يرضي الطرفين، مؤكدة أنها مستمرة في عملها لمعالجة المعوقات التي تقف أمام تنفيذ المشروع.

وتقول هيئة الاتصالات والإعلام إن منح الرخصة الرابعة للهاتف النقال لوزارة الاتصالات ليس من صلاحية رئاسة مجلس الوزراء لأنه يخرج الوزارة من المنافسة العادلة مع شركات الهاتف النقال بسبب استخدام بوابات النفوذ الحكومية.

وقال عضو لجنة الخدمات إحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الاتفاق يقضي أن تقدم وزارة الاتصالات دراسة متكاملة عن الجدوى الاقتصادية لمشروع الرخصة الرابعة للهاتف النقال إلى هيئة الإعلام والاتصالات خلال فترة ثلاثة أشهر".

وأضاف أن "المشروع سيبدأ العمل به بصورة رسمية بعد تقديم الدراسة"، منوها إلى أن "وزارة الاتصالات تراجعت عن فكرة طرح المشروع في مجلس الوزراء وأنها تعهدت بتقديم الدراسة الاقتصادية للمشروع خلال الأيام القليلة المقبلة".

ويوجد في العراق ثلاث شركات للهاتف النقال بعد أن فازت في آب أغسطس ٢٠٠٧ للعمل في البلاد وهي "زين" التابعة لشركة "ام تي سي" الكويتية وعملها في الوسط والجنوب، و"آسيا سل" وهي كونسورسيوم عراقي خليجي ينتشر في معظم أنحاء العراق، وشركة "كورك" الناشطة في إقليم كردستان يملكها رجال أعمال عراقيون كرد.

ويبلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال أكثر من تسعة ملايين في العراق.

أزمة إيران الاقتصادية انعكست سلباً على الحركة التجارية بكربلاء

□ كربلاء/ متابعة المدى

تعد أزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وهبوط عملتها (التومان) لها انعكاسات سلبية على التجار وأصحاب المحال في مدينة كربلاء التي تعتمد بنسبة أكبر في تصريف بضائعها على ما يدخل إلى المدينة من السائحين الإيرانيين مكبّدة الكثير منهم خسائر مادية لا تعوّض.

وقال محمد الأعرجي صاحب محال للصيرفة بحسب (آكانيوز) إنّ "الأزمة التي تمر بها إيران انعكست سلباً على عملنا وحركتنا التجارية في المدينة التي تستقبل الآلاف من الزائرين الإيرانيين؛ وقد كان هبوط التومان الإيراني مفاجئاً من قيمة (١٠٠٠ – ٥٠٠ دينار عراقي)، وهو ما أوقف التعامل بهذه العملة وكبّد الصيرفيين والمحال التجارية خسائر مادية بالغة".

وتابع "شخصياً قد خسرت ٣٠ مليون دينار، بسبب خزيني المالي من التومان الذي توقف التعامل به ولم أستطع تحويله لعملة أخرى، وأخشى أن يستمر بالهبوط".

فيما أكّد صاحب محال لبيع الأقمشة في مركز المدينة وهو جليل زيني لـ (آكانيوز)، بأنّه "خسر ما يقارب ٨٠ مليون دينار عراقي بعدما امتلأت مخازنه بالأقمشة والانخفاض المفاجئ في عملة التومان الإيرانية؛ خصوصاً في اعتماده الكلي في البيع على الإيرانيين وتعامله بهذه العملة".

وأضاف، بأنّ "مدينة كربلاء الجاذبة للسياح؛ تعتمد بصورة كبيرة على السائحين الإيرانيين الذين يتعاملون في شرائهم على عملتهم (التومان)؛ وكان التعامل معهم سهلاً وإمكانية تصريف عملتهم حتى حلت كارثة العقوبات الاقتصادية على إيران لتنعكس سلباً على الكسبة في كربلاء".

فيما أشار كاظم حسن؛ صاحب محال لبيع الأجهزة الكهربائية بسوق الإمام الصادق في كربلاء لـ (آكانيوز)، إلى أنّ "البائعين اضطروا في الوقت الحاضر إلى مضاعفة أسعار بضائعهم في التعامل مع الإيرانيين بعد هبوط سعر عملتهم (التومان)، وهو ما قلّل رغبتهم في الشراء واقتصارهم فقط على أداء الزيارة".

وأضاف، بأنّ "أغلب البائعين في السوق تكبّدوا خسائر مادية تزامنت مع دفعهم لإيجار محالهم التي تصل إلى (٣٠ مليون دينار عراقي) سنوياً، وصرف رؤوس أموالهم في شراء البضائع التي تكدست في المخازن وقلّ الطلب عليها من الإيرانيين".

ويعتمد أغلب السكان المحليين في مدينة كربلاء على البيع الحر في استحصال لقمة العيش وخاصة على الزائرين الإيرانيين الذين يتوافدون بالآلاف على مدار السنة، حتى تراجع البيع في الوقت الأخير بسبب العقوبات الاقتصادية المستمرة على إيران وخاصة بعدما توقف الاتحاد الأوربي عن شراء النفط الإيراني.